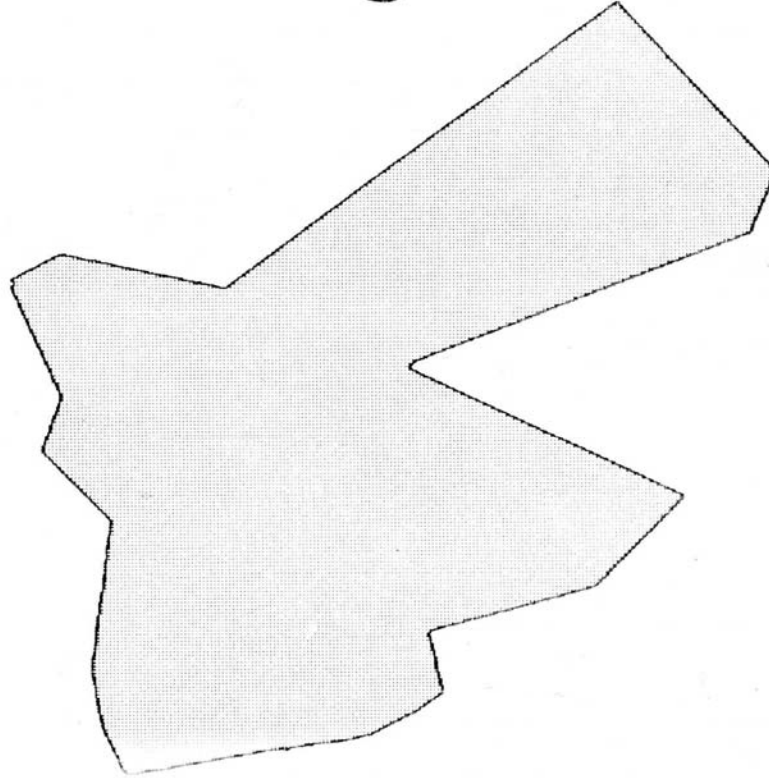




الجريدة الرسمية لمملكة الأردننية الهاشمية



عمان: الخميس ١٨ ذو القعدة سنة ١٤٢٥هـ. الموافق ٣٠ كانون الأول سنة ٢٠٠٤م.

رقم العدد: ٤٦٨٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤

قرار خاص بموكلاء التأمين العاملين في

مناطق دوائر ترخيص المركبات

صادر عن مدير عام هيئة التأمين بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

استناداً لأحكام المادة (٢٧) من تعليمات ترخيص وكيل التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاتها، أقرر ما يلي:-

أولاً: يلتزم وكيل التأمين الذي يمارس أعماله في مناطق دوائر ترخيص المركبات، بما يلي:-

- ١- عدم ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة في التأمين - بما في ذلك الترويج لشركة التأمين - خارج حدود المكتب الخاص بالوكيل.
- ٢- عدم التسويق لشركة التأمين عن طريق استخدام ما يُعرف بـ "السماسة" أو أي شخص غير مرخص أو معتمد من قبل الهيئة.
- ٣- عدم التجمع في منطقة مكتب التأمين الإلزامي الموحد أو الدخول إليه بقصد الترويج لشركة التأمين.
- ٤- عدم التدافع على طالبي التأمين أو مركباتهم ومحاولة إيقاف المركبة عند دخولها مناطق الترخيص المنتشرة في جميع أنحاء المملكة أو فتح باب المركبة أو الركوب فيها.
- ٥- عدم إزعاج طالبي التأمين أو التجمع حولهم أو محاولة جذبهم بالأيدي أو ملاحقتهم أو المناذاة عليهم.
- ٦- عدم توزيع الهدايا والدعايات خارج حدود مكتبه الخاص به، وشريطة الحصول على الموافقة الخطية من شركة التأمين التي يمثلها وعلى أن تحمل تلك الهدايا والدعايات اسم الشركة.
- ٧- عدم بيع الطوابع أو تقديمها مجاناً لطالبي التأمين.

- ٨- عدم تقديم معلومات غير صحيحة عن وضع شركة التأمين التي يروج لها الوكيل من شأنها تضليل طالبي التأمين.
- ٩- عدم الإساءة إلى صورة شركات التأمين الأخرى بقصد إقناع طالبي التأمين بالتعامل مع شركة التأمين التي يمثلها الوكيل.
- ١٠- عدم استخدام مكاتب وكلاء التأمين الآخرين أو أي مكان آخر غير مكتب الوكيل الخاص به لتسويق المنتجات التأمينية أو لإصدار الوثائق.
- ١١- التقيد بارتداء بطاقة الترخيص الصادرة عن الهيئة.

ثانياً: لا يجوز لوكيل التأمين أو العاملين لديه مخالفة أي حكم من أحكام هذا القرار، وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ثالثاً: يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

ذ. باسل الهندواي

المدير العام

تصحيح خطأ

وقع خطأ مطبعي في المادة (٤) من النظام المعدل لنظام رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٨٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١ حيث ورد خطأ في (رابعاً) من هذه المادة عبارة (والاستعاضة عنها بعبارة الفقرتين (أ) و (ج)) ،
والصواب (والاستعاضة عنها بعبارة الفقرتين (أ) و (د)) .